

الزواج المدني

بقلم: سماحة الشيخ / سعيد عبد الحفيظ حجاوي (*)

الزواج في اللغة:

الزواج لغة: الاقتران^(١). قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٤]، أى قرناهم، ومن قوله تعالى: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [الصفات: ٢٢]، أى وقرناءهم وضرباءهم، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾ [طه: ١٣١]، أى أشباهاً وأقراناً، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]، بين أن كل ما فى العالم فإنه زوج من حيث أن له ضدًا ما، أو مثلاً ما^(٢).

النكاح لغة:

الضم والوطاء والعقد^(٣)، ومعناه أيضاً حقيقة فى الوطاء مجاز فى العقد^(٤)، وقيل كل نكاح فى القرآن الكريم فمعناه العقد إلا قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦] فهو بمعنى الحلم^(٥).

الزواج أو النكاح فى الشرع:

عند الحنفية: " عقد وضع لتملك المتعة بالأنثى قصداً"^(٦).

(*) الفتى العام للمملكة الأردنية الهاشمية.

(١) لسان العرب ٦/ ٨٠١ بصائر ذوى التمييز ٣/ ١٤٢، مختار الصحاح صفحة ٢٧٨.

(٢) بصائر ذوى التمييز ٦/ ١٤٢.

(٣) حاشيتان الأولى لشهاب الدين أحمد بن أحمد القيلوبى، ٢٠٣/ ٦٠ كفاية الأخيار ٢/ ٦٢ الصحاح ١/ ٤١٣.

(٤) حاشية كتاب الطالب الربانى ٢/ ٢٨ المبدع شرح المتنوع ٧/ ١٣ القوانين ١٣١ فقه المعاملات ج ١٧.

(٥) التاج الجامع ٢/ ٢٧٧.

(٦) الزيلعى ٢/ ٩٤.

وضع: أى وضع الشارع لا وضع المتعاقدين له ، وإلا ورد عليه أن المقصود من الشراء لا يكون إلا المتعة. وبالأثنى يخرج كل لقاءات الشذوذ ولقاء المثلين.

وعرفه الحنفية أيضاً: "عقد يرد على تملك المتعة قصداً"^(١). والزواج مجاز فى العقد حقيقة فى الوطء^(٢). وعن سعيد بن أبى هلال مرسلًا: "تناكحوا تكثروا فإنى مباهى بكم الأمم يوم القيامة"^(٣) وحديث: "لعن الناكح يده".

عند المالكية: "عقد محل تمتع بأثنى"^(٤).

"حقيقة فى العقد مجاز فى الوطء"^(٥).

عند الشافعية: "عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج"^(٦) وحقيقة فى الوطء مجاز فى العقد وقيل حقيقة فى العقد مجاز فى الوطء^(٧).

عند الحنابلة: "عقد يفيد فيه لفظ النكاح أو تزويج"^(٨).

"حقيقة فى عقد التزويج مجاز فى الوطء ، والأشهر مشترك فى العقد والوطء فيطلق على كل منهما على الانفراد لكن أكثر الأصحاب على أنه حقيقة فى العقد؛ لأنه الأشهر فى الكتاب والسنة"^(٩).

ولهذا قيل: ليس فى القرآن الكريم لفظ النكاح بمعنى الوطء إلا قوله تعالى:
﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

(١) الفتاوى الهندية ١/٢٦٧ الباب ٣/٣ الزيلعي ٩٤/٢

(٢) شرح فتح القدير ٣/١٨٥ .

(٣) كشف الخفاء رقم ٢١٠١ ج ١/٣١٨ رواه عبدالرزاق والبيهقي .

(٤) لغة السالك لا قرب المسالك ١/٣٤٧ .

(٥) حاشية على كفاية الطالب الرباني ٢/٢٨ القوانين صفحة ١٣ .

(٦) معنى المحتاج ج ٣٣/١٢٩ نهاية المحتاج ٤/١٧٦ .

(٧) كفاية الأخبار ٢/٦٢ .

(٨) الروض المربع ٣/٦٠٦ .

(٩) شرح منتهى الإرادات ٣/٢ غاية المنتهى ٣/٣ المبدع شرح المقنع ٣/٧

وقد عرفه محمد زيد الانباني: " عقد يفيد حل استمتاع الرجل بامرأة لم يمنع من العقد عليها مانع شرعي " (١).

وعرفه قانون الأحوال الشخصية الأردني: " عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً لتكوين أسرة ، وإيجاد نسل بينهما " (٢).

أركان الزواج:

عند الحنفية: الإيجاب والقبول. (٣).

عند المالكية: الأركان خمسة: الزوج والزوجة والولي والصداق والصيغة وقيل بدون الصداق (٤)

عند الشافعية: خمسة: صيغة وزوجة وزوج وولي وشاهدان (٥).

عند الحنابلة: ثلاثة: الزوجان الخاليان من الموانع، والإيجاب والقبول (٦).

ركنا: الإيجاب والقبول (٧).

وفي قانون الأحوال الشخصية حددت المادة (١٤) أركان الزواج بالإيجاب والقبول فنصت: " ينعقد الزواج بإيجاب وقبول من الخاطبين أو وكيلهما في مجلس العقد ".

شروط الزواج

تنقسم قسمين: شروط انعقاد ، وشروط صحة.

- (١) شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية ٤ / ١ .
- (٢) المادة (٢) قانون الأحوال الشخصية.
- (٣) الفتاوى الهندية ١ / ٩٦٧ ، حاشية ابن عابدين ٤ / ٦٨ تحفة الفقهاء ٢ / ١٧٦ .
- (٤) حاشية على كفاية الطالب الرباني ٢ / ٢٩ مواهب الجليل ٣ / ٤١٩ .
- (٥) نهاية المحتاج ٦ / ١٧٦ مغنى المحتاج ٣٣ / ١٢٩ .
- (٦) كشاف التنوع على متن الاقتناع ٧ / ٣٩١ .
- (٧) المبدع شرح المتنوع ٧ / ١٦ شرح منتهى الإرادات ٣ / ١١ / منار السبيل ٢ / ١٤٦ شرح المنتهى ٢ / ٦٣١ الإصاف ٨ / ٤٥١ غاية المنتهى ٣ / ١٧ .

شروط انعقاد ثلاثة،

الأول: اتحاد المجلس.

الثاني: سماع كل من العاقدین كلام الآخر.

الثالث: عدم مخالفة القبول للإيجاب.

وأما شروط الصحة فاثنتان:

الأول: أن تكون المرأة محلاً لعقد الزواج.

الثاني: حضور شاهدين؛ وذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "لا نكاح إلا بشهود" رواه الترمذی ٢/٢٣٥ ولأن المعقود عليه فيه خطير؛ لما فيه من إثبات ملك المنفعة للزوج على الزوجة فيعظم جزء الأدمى.

والانعقاد هو الأساس، لأنه يرتبط فيه الإيجاب والقبول، فإذا وجد الانعقاد يأتي دور الصحة، وهو المعتبر في نظر الشارع بان يكون صالحاً لترتب الآثار عليه.

والشروط عند الأئمة الأربعة متباينة فهي عند الحنفية: العقل والبلوغ والحرية والمحل القابل وهي المرأة التي أحلها الشرع بالنكاح، ومنها سماع كل من العاقدین كلام صاحبه، ومنها الشهادة بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين^(١).

عند المالكية: (١) الإسلام (٢) الحرية (٣) البلوغ (٤) الرشد (٥) الكفاءة (٦) الصحة (٧) عدم الاحرام (٨) عدم الاكراه (٩) الإعلان^(٢).

عند الشافعية: (١) الحرية (٢) الذكورة (٣) العدالة (٤) السمع والبصر^(٣).

عند الحنابلة: (١) تعيين الزوجين (٢) رضا زوج مكلف (٣) واتفق دين (٤) العدالة (٥) الرشد^(٤).

(١) الانباني ١٦/١ - ١٨.

(٢) الفتاوى الهندية ١/٢٦٧ تحفة الفقهاء ١٧٦/٢.

(٣) القوانين ١٣٢ - ١٣٣ فقه المعاملات صفحة ٢.

(٤) فغنى المحتاج ٣/١٤٤.

وعلى ضوء معرفة معنى الزواج وأركانه وشروطه يمكن النظر إلى الزواج المدني إلى انه عقد يستند إلى تشريع وضعى علمانى لا صلة له بالدين ، بل ينظر إلى عقد الزواج كعقد البيع وكسائر المعاملات ، والشريع يميز بين العقدین، فالبيع عقد معاوضة محض، بينما الزواج" اقرب منزلة من العبادات حتى كان الاشتغال به أولى من التخلى للنوافل عندنا (الأحناف) النكاح شامل لفضيلتين وهو كونه سبباً لوجود المسلم والإسلام ... وله فضائل أخر من انتفاع مصالح الدارين ، وقد اجتمع فيه دواعى الشرع من الكتاب والسنة والإجماع والعقل والطبع^(١).

بل لقد ألحق قدامى الحنفية النكاح بالعبادات فعن جابر - رضى الله عنه - عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم انه قال فى خطبة الوداع: " فاتقوا الله فى النساء ، فإنكم أخذتموهن بامانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله".

إن الزواج يطبق على المواطنين دون اعتبار لدين ، وإذا كان الإسلام هو الدين الوحيد الذى ينظم الزواج وما يترتب عليه من آثار وما يتعلق بها من أحكام بنصوص فى الكتاب والسنة والإجماع ، فإن الزواج المدني لا يلتقى مع أحكام الإسلام وتشريعاته فى الزواج بل أن الدول العلمانية لا تتجاهل الكنيسة ففى فرنسا وبريطانيا يسود الزواج الكنسى ولذا سلطت الاضواء على زواج الأمير تشارلز وكاميليا فى شهر نيسان الماضى لأنه كان زواجاً مدنياً ، رغم أن أحكام الزواج عندهم من وضع البشر ، بخلاف الزواج فى الإسلام ومع ذلك لا يسمح للمسلمين قانوناً بممارسة حقهم فى تطبيق أحكام الزواج حسب الشريعة الإسلامية ، ولقد كانت آخر معارضة لذلك فى كندا رغم حق الأقليات التى تبته الأمم المتحدة.

وبالمقابل فإن المسلمين يحترمون مشاعر غير المسلمين ، ويعاملونهم على قدم المساواة فقد جاء فى المواد ٤.١ - ١١. من الدستور الأردنى ما ينظم شؤون المحاكم فقد جاء فى المادة (٤.١) ما نصه: تنقسم المحاكم الدينية إلى:

(١) الزيلعى ٩٤/٢

١- المحاكم الشرعية .

٢- مجالس الطوائف الدينية الأخرى.

الى المادة (١١) تمارس المحاكم الخاصة اختصاصها في القضاء وفقاً لأحكام القوانين الخاصة بها.

وإن قانون الأحوال الشخصية الأردني -المعمول به في المحاكم الشرعية- ينظم تسجيل عقود الزواج للأردنيين المقيمين في الخارج حرصاً على العقد الشرعي الصحيح لا المدني ففي الفقرة (ح) من المادة (١٧) ما نصه: " يتولى قناصل المملكة الأردنية الهاشمية المسلمون في خارج المملكة إجراء عقود الزواج وسماع تقرير الطلاق للرعايا الأردنيين الموجودين في خارج المملكة وتسجيل هذه الوثائق في سجلاتها الخاصة.

وفي الفقرة (ط) ما نصه " تشمل كلمة القنصل وزراء المملكة الأردنية الهاشمية المفوضين والقائمين بأعمال هذه المفوضيات ومستشاريها أو من يقوم مقامهم".

ورغم هذا فإن مشكلة الزواج المدني للأردنيين المقيمين في الخارج لم تحل لأسباب منها صعوبة مراجعة القناصل نظراً لبعدها المسافة بين أماكن السكن والعمل وبين مقر القنصلية ، وللجهل بالقانون ، وأحكام الإسلام ، أو لعدم الاكتراث والاهتمام وأن منهم من يراجع مراكز اسلامية ويحصل على عقد زواج أو وثيقة طلاق، ولكن هذه المراكز المحلية ليست معتمدة رسمياً لا من الدولة هناك ولا من المحاكم عندنا ، ومنها ما ينسب للإسلام فقط ، فقد حصل في أحدها أن تم إيقاع طلاقات ثلاث وتم عقد الزواج على المطلقة البائدة بينونة كبرى لشخص آخر في مجلس واحد.

ولا بد من الإشارة إلى أن قانون الأحوال الشخصية لا يعترف بالزواج المدني بل ولا يعترف بما يتم خارج إطار ما حدده القانون ، وما يمكن فعله كحل هو تصويب العلاقة القائمة بالمصادقة على عقد الزواج بتاريخ سابق لدى إحدى المحاكم الشرعية وبشهادة الشهود ، فيتم توثيق عقد الزواج بعد أن يستوفي شروطه الشرعية.

وقد يحصل على شهادة زواج من الأحوال المدنية ، ولا يفكر بالحصول على عقد زواج شرعى وكم من المفاجئات حين ترى فى دفتر العائلة أن شهادة الزواج أو المصادقة على الزواج جاءت بتاريخ متأخر عن تاريخ مولود أو أكثر أوحين التنبية لذلك وما قد يترتب على ذلك من مشكلة فى النسب والإرث ... تكون الدهشة ويظهر الجهل والغفلة عن أحكام الشرع فى آثار الزواج .

ولكن الحصول على المصادقة على الزواج يصبح مشكلة بحق حين يكون الطلاق المدنى قد وقع وهو لا يستطيع إحضار زوجته الأجنبية بل قد تكون قد تزوجت غيره ، وهو يريد أن يتزوج أيضاً ، ولا يستطيع أن يثبت الطلاق فى المحكمة الشرعية؛ لأن الطلاق فرع وجود الزواج الصحيح والزواج المدنى زواج غير صحيح ، وهنا نستأنس فى الإفتاء بالوثائق الصادرة من الجهات الاجنبية للتأكد من الأسماء والتاريخ ويكون الإقرار مع الشهود لانبات وقوع الطلاق ليتمكن المواطن من تصويب وضعه لدى المحكمة الشرعية ، ولا يتناقض مع البلد الأجنبى الذى يحمل جنسيته أيضاً .

إن الزواج المدنى انفاذ للولاية العامة على الزوجين للدولة الأجنبية والتزام بأحكامها والله تعالى يقول: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

عقد الزواج المدنى فى ميزان الشرع

١ - إن عقد الزواج المدنى يفتقد إلى الإيجاب والقبول فى مجلس العقد وإنما يتم إبداء الرغبة بالزواج وتقديم الوثائق المطلوبة التى تثبت شخصية كل من الرجل والمرأة وبالتالي فلا ينعقد الزواج بمجرد كتابة العقد وتوثيقه، قال فى العمادية: "حتى لو قالت امرأة لرجل زوجتك نفسى منك بدينار فدفع الدينار إليها فى المجلس ولم يقل بلسانه شيئاً لم ينعقد النكاح وإن كان بحضرة الشهود" قال فى التارخانية نقلاً عن السفنافية وهذا العقد لا ينعقد بالتعاطى مبالغة فى صيانة الإبضاع من الهتك" (١).

(١) شرح كنز الدقائق ٢ / ٩٥ .

وقد اشترط الشرع أن تكون الفاظ الإيجاب والقبول منجزة، وفصل العلماء الصيغ وهو مما لا يلتفت إليه في عقد الزواج المدني وقد اخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني بما ذهب إليه الجمهور، فقد نصت المادة (١٤) ينعقد الزواج بإيجاب وقبول من الخاطبين أو كليهما في مجلس العقد ونصت المادة (١٥) يكون الإيجاب والقبول بالألفاظ الصريحة كالإناكاح والتزويج، وللعاجز عنهما بإشارته المعلومة.

وعلى هذا إذا اختل ركني العقد فالعقد باطل كأن لم يكن.

٢- إن عقد الزواج المدني لا يشترط الشهود (ويجمع فقهاء أهل السنة على الشهادة لصحة عقد النكاح لوجوب إعلانه وإشهاره باعتبار أنه الفصل الحاسم بين الحلال والحرام) على ذلك ما رواه ابن حبان في صحيحه: "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان غير ذلك فهو باطل" وروى الترمذي: "لا نكاح إلا بشهود" وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بيعة) رواه الترمذي، فهذه الروايات يقوى بعضها بعضاً، وقد اشتهرت فتصلح لتخصيص العام في القرآن الكريم: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٣]، وتقييد المطلق فيه: ﴿وَأَجِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

وقد روى مالك في الموطأ عن ابن أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال: (هذا نكاح السر ولا أجزئه ولو كنت تقدمت فيه لرجمت) (٢).

وقد جاء في كتاب بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأدلته ما نصه: "يستدل الإمام المحقق البزدوي في أصوله على بطلان عقد النكاح بلا شهود، مع أن الخلل في الوصف لا في الأصل بالمناقضة بين مقتضى النهي وهو الحرمة وموجب عقد النكاح وهو الحل حتى لم يشرع مع الحرمة، ومن قضية النهي التحريم فبطل العقد المضادة

(١) أحكام الأحوال الشخصية د. جمال ناصر صفحة ٨١

(٢) الموطأ بشرح الباجي ٣/٣١٢

ثبتت بمقتضى النهى بخلاف البيع؛ لأنه وضع للملك العين والتحرير لا الحل أصلاً^(١) ثم يسوى بين النكاح بلا شهود والنهى عنه لخلل فى الوصف وهو انتفاء شرط الصحة، وبين نكاح المحارم لانتفاء المحل، وهو فى خلل ذاتى " فلم يفرق بين فساد الوصف وخلل المحل فكلاهما يوجب البطلان فى النكاح خلافاً لمقتضى الأصل العام عندهم فى العقود المالية من أن النكاح بلا شهود يوجب الفساد، ونكاح المحارم يوجب البطلان.

وعليه فالعقد المدني ليس صحيحاً فقد نصت المادة (٣٢) من قانون الأحوال الشخصية: " يكون عقد الزواج صحيحاً وتترتب عليه آثاره إذا توفرت فيه أركانه وسائر شروطه" بل وحدد القانون أن الزواج المدني فاسد ففى الفقرة (٢) من المادة (٣٤) ما نصه: " يكون الزواج فاسداً فى الحالات التالية: ٢) إذا عقد الزواج بدون شهود".

٣- الزواج المدني لا يمنع الزواج من المحارم، بينما الشرع الإسلامى يحرم الزواج من المحارم على التأييد سواء بنسب أو مصاهرة أو رضاع، كما يحرم الزواج من المحارم حرمة مؤقتة كالجتمع بين المحارم أو بين أكثر من أربع زوجات وزوجة الغير ومعنته من طلاق أو وفاة المشتركة والملاعنة والمطلقة طلاقاً بائناً بينونة كبرى.

وإن عدم مراعاة الزواج المدني للمحارم أخرج المجلس الأوروبى للبحوث والإفتاء والذى يبذل جهداً شاقاً وكبيراً لتعايش المسلمين مع غيرهم فى ظل القوانين والأنظمة الغربية فنانث رئيس المجلس فضيلة الشيخ / فيصل مولوى بقول فى فتوى عن عقد الزواج المدني فى الغرب بتاريخ ١/٧/٢٠٠٢م أن عقد الزواج المدني الذى يعقد فى أى بلد غير اسلامى يعتبر عقداً شرعياً إذا تم بين زوجين لا يوجد هناك مانع شرعى من الزواج بينهما؛ لأن الركن الأول فى عقد الزواج الشرعى وفى أى عقد شرعى آخر هو الإيجاب والقبول من الطرفين وهذا متوفر فى عقد الزواج القانونى

(١) بحوث مقارنة فى الفقه الإسلامى وأصوله، د. فتحى الدررنى ١/٣٢٧.

كما يتوفر فيه عادة الإعلان، أما شرط الشاهدين فهو عند بعض المذاهب لضمان إعلان الزواج وهذا حاصل ، وأما شرط موافقة الولي فهو غير مجمع عليه بين المذاهب وإذا وقع فهو تأكيد لشرعية الزواج القانوني.

وهنا نلاحظ أثباته لتوفر الإيجاب والقبول من الطرفين ودفاعه عن عدم توفر الشروط في العقد ويعتبره شرعياً رغم مجافاته للشرع وتناقضه معه ولكن فضيلته لا يستطيع أن يتخطى إباحتهم زواج المحارم فيتابع بقوله: "إلا أن المسألة الوحيدة التي يمكن أن تجعل الزواج القانوني الأوروبي غير شرعي هي مسألة عدم مراعاة الموانع الشرعية فلا يجوز مثلاً من الناحية الشرعية أن يتزوج الرجل اخته من الرضاة ويجوز ذلك في القوانين الأوروبية فإذا وقع مثل هذا الزواج في أي بلد أوروبي فلا يمكن اعتباره زواجاً شرعياً نظراً لوجود المانع الشرعي.

أما إذا وقع الزواج القانوني بين رجل وامرأة لا يوجد مانع شرعي من زواجهما فإن هذا الزواج يمكن اعتباره زواجاً شرعياً ومثل هذا الزواج يمكن أن تعترف به، المحاكم الشرعية في بلادنا الإسلامية: "ويفرق في العقد بين ما يتم للأوروبيين المسلمين وبين المسلمين الذين يتمون لبلاد إسلامية.

ولقد حدد قانون الأحوال الشخصية الأردني المحرمات، فبين في المادة (٢٤) المحرمات بالنسب وفي المادة (٢٥) المحرمات بالمصاهرة وفي المادة (٢٦) الحرمة بالرضاع وفي المواد (٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩) المحرمات مؤقتاً وفي المادة (٣) المحرمة بسبب البائن بينونة كبرى وفي المادة (٣١) حرمة الجمع بين امرأتين بينهما حرمة نسب أو رضاع.

٤- عقد الزواج المدني يتنافى مقاصد الشريعة فالزواج في الغالب بهدف الحصول على الجنسية الأجنبية سعياً وراء مصلحة مادية وحماية وعزاً فيلجأ إلى الزواج من

بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، مرجع سابق، ١/٣٢٧

احكام الأسرة في الإسلام / الشليبي صفحة ٦٠١

امراة تحمل تلك الجنسية ، وقد يترتب على ذلك وقوع في محذور كطلاق زوجته إن كان متزوجاً في بلده الأصلي طلاقاً تعسفياً امثالاً لقانون البلد الاجنبي الذي يمنع أن يكون في عصمة الرجل أكثر من زوجة. روى الطبراني عن أنس -رضي الله عنه- عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: "من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله إلا ذلاً، ومن تزوجها لمالها لم يزد الله إلا فقراً، ومن تزوجها لحسبها لم يزد الله إلا دناءة، ومن تزوج امرأة لم يرد بها إلا أن يغض بصره، ويحصن فرجه، أو يصل رحمه بارك الله له، وبارك لها فيه" (١).

ان الزواج حين يكون لمصلحة إما لمتعة أو يكون مؤقتاً يجعله زواجاً فاسداً فقد نصت المادة (٣٤) يكون الزواج فاسداً في الحالات التالية: ففي الفقرة (٦) منها (زواج المتعة والزواج المؤقت).

وان الزواج الشرعي يقوم على التأيد وعلى الرحمة والمودة، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

ويجب أن يحرص كل من الزوجين على الدين والخلق في الآخر قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأُمَّةً مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١]. وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «تنكح المرأة لأربع: لمالها ولجمالها ولحسبها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك» متفق عليه.

إن عقد الزواج المدني يجر من الويلات على المسلمين في البلاد الأجنبية ما لا يعلمه إلا الله -تعالى-، فتارة يكون هذا العقد عقد إذعان، وتارة لمصلحة يتصورها

(١) الطبراني في الأوسط وفيه عبدالسلام بن عبدالقدوس بن حبيب وهو ضعيف انظر مجمع الزوائد ٤/ ٢٥٤.

فتنقلب مضرة ومفسدة حين ترى المسلمة التي تتزوج من غير المسلم نفسها في شقاء وبلا دين ، أو حين يجد المسلم نفسه بلا أسرة ولا أولاد ، وإذا استقر هناك فإنه يشاهد بأم عينيه كيف يرفد هو المجتمع الأجنبي بالقوة حين يقدم له أعز ما يملك أسرته ، وهو لا يملك كلمة على زوجة أو على ابن أو بنت ناهيك عن الدين والخلق.

زواج مدني لا يعبر دينا اهتماما بأحكام زواج أو طلاق ... ونحن في دائرة الإفتاء العام نشاهد الكثير من الاردنيين الذين يحملون الجنسيات الأجنبية إلى جانب جنسيتهم الأردنية يصدمون حين يطلقون الاجنبية ويريدون الزواج من مسلمات هنا ، فلا هم قادرون على إثبات زواج انتهى حسب القانون الأجنبي وبالتالي لا يستطيعون اثبات طلاق وهم في حاجة ماسة لاثبات ذلك حتى يوثق في عقد الزواج الشرعي والا فإنه يثبت عليه الكذب عندهم ويترتب عليه ما يترتب قانوناً أو إنه جمع بين زوجتين وهو مخالف لقوانينهم أيضاً.

كم من الآلام والمتاعب والاهات والزفريات نسمعها من ابنائنا الذين تركوا الاجنبيات ، وبمزاج عصبي احياناً يحملك المسؤولية هل تريدون أن تدفعونني إلى الحرام؟! لو كنت أريد لذهبت إلى قبرص أو إلى ... وأحصل على عقد زواج مدني جديد، أريد عقداً شرعياً، تلك معضلة تواجه القضاء وتواجه الأحوال المدنية من حيث التشريعات ومن حيث الزمن القصير الذي يقضيه من يريد انهاء معاملة طلاق أجنبية غير موجودة معه في الأردن ويريد الزواج ويزيد في المشكلة حين يكون هناك أولاد من الاجنبية هنا يبرز دور الإفتاء في مرونته في حل المشكلات وردف القضاء خدمة للوطن والمواطنين على نهج دينا الخفيف ورفع المشقة ودرء المفسدة وجلب المنفعة.

٥- الزواج المدني يقر زواج المثليين فيها كما هو الحال في ثلاث دول أوروبية وعلى وشك إقراره في كندا، وموضع جدل بين الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة الامريكية.

وبعد: فإن خطر الزواج المدني لم يقف عند حدود الدول التي تحكمها العلمانية وتخضع له الجاليات الإسلامية التي تعيش في تلك البلاد وإنما أصبح يتهددنا في بلادنا في ظل النظام العالمي الجديد الذي يضغط بقوته لترويجه وتعميمه على دول العالم عبر مؤسسات كثيرة وقنوات متعددة للأمم المتحدة تارة بالتركيز على المرأة الذي أصبح الخطاب النسوي العلماني يترجم عداه لنظام الأسرة الإسلامية بالدعوة إلى استبدال الزواج الشرعي بالزواج المدني والتي تعنى نزع القداسة عن عقد الزواج وجعله ارتباطاً دنيوياً يؤدي بالنهاية إلى تحويله إلى رابطة نفعية غريزية لا يقتضى الدوام.^(١) وتارة بالتركيز على الطفل وقد تحفظ مجلس الإفتاء على المادتين (١٤ ، ٢١) من قانون حقوق الطفل بقراره رقم ٥ / ٢٠٠٤ الصادر بتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٤٢٥ هـ الموافق ١٦ / ٦ / ٢٠٠٤م وتارة على الأسرة وتارة على الإنجاب وقد جاء التعريف للصحة الإنجابية في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية سنة ١٩٩٤م هي حالة رفاه كاملة بدنية وعقلية واجتماعية في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته وليست مجرد السلامة من المرض أو الإعاقة ولذلك تعنى الصحة الإنجابية قدرة الناس على التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة وقدرتهم على الإنجاب وحريتهم في تقرير الإنجاب وموعده وتواتره ويشتمل هذا الشرط الأخير ضمناً على حق الرجل والمرأة في معرفة استخدام أساليب تنظيم الأسرة المأمونة والفعالة والميسورة والمقبولة في نظرهما وأساليب تنظيم الخصوبة التي يختارونها والتي لا تتعارض مع القانون وعلى الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة التي تمكن المرأة من أن تختار بأمان فترة الحمل والولادة وتهيء للزوجين أفضل الفرص للإنجاب وليد يتمتع بالصحة".

وقد عرض هذا التعريف على مجلس الإفتاء فأبدى ملاحظاته بعد الدراسة والبحث بقرار رقم (٧/٢٠٠٣) بتاريخ ٥ / ٨ / ١٤٢٤ هـ الموافق ١ / ١٠ / ٢٠٠٣م:

١- عبارة (قدرة الناس على التمتع ... وتواتره) تتعارض مع أحكام الشريعة

(١) الجندر / النساء - المدلول - الأثر صفحة ٥٧، ٥٨.

الإسلامية والصحيح أن يقال: (قدرة الزوجين على التمتع بحياة جنسية ... وموعده وتواتره بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية).

٢- التعريف المذكور يشمل جميع العلاقات بين الرجل والمرأة سواء اكانت مشروعة ام غير مشروعة وهذا يخالف مبادئ الإسلام الذي لا يجيز أية علاقة بين رجل وامرأة إلا عن طريق الزواج الشرعي الصحيح قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]. قال المفسرون في تفسير هذه الآية النسب عبارة عن خلط الماء بين الذكر والأنثى على وجه الشرع فإن كان بمعصية لا يكون نسبا وصهرا وقال تعالى: ﴿وَمَنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

٣- عبارة (والتي لا تتعارض مع القانون) الواردة في التعريف المذكور لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ لأن كل مسلم ومسلمة ملزم بالتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، وألا يقوم بأي عمل يتعارض معها قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وفي وثيقة بكين سنة ١٩٩٥م التي وقع عليها (١٨ دولة) أشارت بوضوح إلى أن الدين يقف عائقاً أمام الفوضى الجنسية، وقد تحفظت معظم الدول العربية والإسلامية على ذلك وعلى رأسها الوفد الاردني وكان برئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة.

وفي المرأة ٢٠٠٠م جلسة خاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة كان فيها المطالبة بإلغاء تحفظات من بعض الدول الإسلامية على وثيقة مؤتمر بكين سنة ١٩٩٥م.

وإلى جانب هذا الخطر في النظام العالمي الجديد فإن الزواج المدني يطبق في

تونس وتركيا وهناك مسخ في قانون الأحوال الشخصية المغربي باسم التحديث والتطوير حصل في العام الماضي.

وهناك أكثر من محاولة لطرح مشروع الزواج المدني كان آخرها مشروع الزواج المدني الاختياري والذي طرح في لبنان سنة ١٩٩٨م بدعوى إلغاء الطائفية وقد واجه معارضة شديدة خاصة من المسلمين فقد علمت من سماحة الشيخ / محمد رشيد قباني مفتي لبنان أثناء زيارته للمملكة آنذاك بدعوة من الديوان الملكي العامر، أن القصد من هذا المشروع ليس لبنان فقط وإنما هو مدخل ومقدمة لتعميمه على البلاد العربية والإسلامية وأن إفشال دار الفتوى اللبنانية لهذا المشروع هو خدمة للإسلام والمسلمين جميعاً وليس لبنان فقط.

وإن هذا الزحف الجارف الذي يستهدف آخر قلعة من قلاع الإسلام وهي الأسرة التي تقوم على الزواج الشرعي ، لا يجوز الوقوف منه موقفاً سلبياً أو برودة فعل انه خطر يهدد مجتمعاتنا ويحطمها وهو أمر سيادي أيضاً يتعلق بالدولة؛ ولذا فإن على الدول العربية والإسلامية وضع الخطط العلمية والعملية المدروسة للتوعية والتحصين من الداخل عبر المدارس والجامعات ومؤسسات الإعلام بما في ذلك المساجد وتبني هذه الخطط والتعاون والتنسيق مما يهدد مجتمعاتنا وديننا وثقافتنا وحضارتنا..

وإن يكون التنسيق عبر جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي للتعامل مع الدول الأخرى لإعطاء المسلمين في بلادهم حريتهم في العبادة وأحوالهم الشخصية وتطبيق حقوق الأقليات وأن يكون التعامل بالمثل على ضوء ما نتعامل نحن مع غير المسلمين، وأن نمد جسور التواصل والتعاون مع الأردنيين في الخارج لتوثيق الصلة وتحقيق الوعى ، وأمل أن يكون ذلك من ضمن التوصيات والله من وراء القصد وهو الأعلم بالصواب.

